

دور العقوبات البيئية بالملكة العربية السعودية

في تحقيق خطط التنمية المستدامة

The role of environmental sanctions in Saudi Arabia in achieving
sustainable development plans

إعداد الدكتورة

هاله محمد امام محمد ظاهر

أستاذ مساعد جامعة نجران المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

أن الكثير من التشريعات والعقوبات التي تضعها أنظمة الدول تهدف لتحقيق خطط التنمية المستدامة من خلال تجريم الاعتداءات التي تقف في طريق تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة ، وتعد البيئة قيمة هامه يسعى المشرع الي حمايتها والحفاظ عليها وتعد الحماية الجزائية أحد صور الحماية حيث يضمن الجزاء الالتزام بالحدود التي رسمتها الأنظمة القانونية ، و نجد أنه نتيجة التزايد السكاني و تزايد الوتيرة الصناعية و الاقتصادية و العمرانية والزراعية تواجه البيئة تحديات كبرى ، حيث بدأت الموارد الطبيعية في التناقص التدريجي ، حيث قامت المملكة العربية السعودية بوضع العقوبات التي تصب بشكل مباشر في تحقيق خطط التنمية المستدامة ، ونظرا لغياب الدراسات التي تتعرض الي أثر العقوبات البيئية وتطبيقها في تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة ، حيث يثار التساؤل حول مدي كفاية تلك العقوبات في حمايه البيئة وتحقيق خطط التنمية المستدامة ، وعلية تشمل هذه الدراسة تحليل ووصف ونقد العقوبات البيئية التي وردت بالأنظمة السعودية ، حيث يتم القاء الضوء حول مدي كفاية تلك العقوبات في تحقيق حماية البيئية والحد من الاعتداءات البيئية ، وضع مقترحات من شأنها تحقيق الحماية التي تصب في دعم خطط التنمية المستدامة دخل المملكة العربية السعودية ، وتقدم الدراسة المقترحات بشأن العقوبات البيئية التي تصب في تحقيق خطط التنمية المستدامة داخل المملكة العربية السعودية.

Abstract:

Many of the legislations and penalties laid down by state regulations are aimed at achieving sustainable development plans by criminalizing attacks that stand in the way of the achievement of sustainable development plans and objectives, and the environment is an important value that the legislator seeks to protect and preserve, and criminal protection is one of the forms of

protection The penalty is to comply with the limits set by the legal systems, and we find that as a result of the increasing population and the increasing frequency of industrial, economic, urban and agricultural, the environment faces major challenges, where natural resources began to decrease gradually, where the kingdom Arab Saudi Status of sanctions Which Sustainable In the pour Directly in the realization of development plans absence of studies on the impact of environmental sanctions and their application to the achievement of sustainable development plans and objectives, the question arises as to the adequacy of those sanctions In Objects and the realization of development protecting the environment Description plansIts sustainable, and therefore the study includes analysis and that replied palSystems Saudi, where and critique of environmental sanctions Those sanctions In Achieve Environmental Shed light about how Competence Development of proposals Reduction of environmental abuse The protection entered the In support of development plans Sustainable for protection , the study presents proposals on environmental Saudi Arab kingdom sanctions That feed into the achievement of sustainable development plans within the Kingdom of Saudi Arabia

لقد اهتمت الدول بموضوع حمايه البيئية منذ الستينات من القرن الماضي وذلك لمواجهة المخاطر المتعددة التي تهدد الحياه البشرية وذلك نظر للتعامل غير الطبيعي مع مكونات البيئية المختلفة بدأت الدول في سن التشريعات المختلفة الخاصة بحمايه البيئية وعقد المؤتمرات الدولية والاقليمية التي تواجه تلك الخطورة ،حيث أصبحت الجرائم البيئية من الجرائم التي تمثل ازعاجا لدي جميع الدول خاصة بعدما أصبحت غالبية تلك الجرائم من طائفة الجرائم المنظمة و التي تتبذل الحكومات في الدول جهد للوقاية منها ^١ ، حيث تعد البيئية قيمة هامه يسعى المشرع الي حمايتها والحفاظ عليها وتعد الحماية الجزائية أحد صور الحماية حيث يضمن الجزاء الالتزام بالحدود التي رسمتها الأنظمة القانونية أن الكثير من التشريعات والعقوبات التي تضعها أنظمه الدول تهدف لتحقيق خطط التنمية المستدامة من خلال تجريم الاعتداءات التي تقف في طريق تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة ، حيث قامت المملكة العربية السعودية في على البيئية ، حيث قامت بوضع العقوبات التي تصب بشكل مباشر في تحقيق خطط التنمية المستدامة ، ونظرا لغياب الدراسات التي تتعرض الي أثر العقوبات البيئية وتطبيقها في تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة ، حيث يثار التساؤل حول مدي كفاية تلك العقوبات في حمايه البيئية وتحقيق خطط التنمية المستدامة ، وعلية تشتمل هذه الدراسة تحليل ووصف ونقد العقوبات البيئية التي وردت بالأنظمة السعودية ، حيث تتعدد جهات ضبط المخالفات البيئية داخل المملكة بالإضافة لغياب الوعي البيئي وعدم تناسب التشريعات مع حجم المخاطر البيئية.

مشكلة البحث

تسعي المملكة تحقيق خطط التنمية المستدامة و في سبيل تحقيق أهداف التنمية هناك العديد من الوسائل و الطرق و نتعرض في البحث لاحد تلك الطرق وهي العقوبات البيئية التي تصب بشكل مباشر في تحقيق الحماية البيئية و من ثم تحقيق خطط التنمية المستدامة، وضعت المملكة تشريعات تهدف

^١ (الشوا ، محمد سامي – الجريمة المنظمة و صداها علي المنظمة العقابية – دار النهضة العربية ص ٢١

حماية البيئية بتطبيق عقوبات علي المتعديين علي البيئية و لكن العقوبات البيئية بالمملكة تحتاج الي تشديد والعديد من الآليات الخاصة بالمتابعة المستمرة.

السؤال المحوري للدراسة البحثية

هل العقوبات البيئية داخل المملكة العربية السعودية كافية للمساهمة لتحقيق خطط المملكة للتنمية المستدامة؟

أسئلة الدراسة البحثية

وما المقصود بالبيئة والجرائم البيئية؟

ما هي أنواع الجرائم البيئية؟

هل العقوبات البيئية بالمملكة العربية السعودية كافية للعمل على تحقيق خطط التنمية المستدامة؟

ما هي أهم الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية البيئية التي انضمت لها المملكة العربية السعودية؟

ما هي المقترحات الخاصة بالعقوبات البيئية التي تهدف لتحقيق خطط التنمية المستدامة؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة الي التعرف والوقوف علي مدي فاعلية العقوبات البيئية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومعرفة المستجدات القانونية في مجال حمايه البيئية، حيث تقدم الدراسة المقترحات بشأن العقوبات البيئية التي تصب في تحقيق خطط التنمية المستدامة داخل المملكة العربية السعودية.

أهمية الموضوع

يعد موضوع البيئة وما تواجهه من مشاكل من المواضيع التي تثير الرأي العام في العالم، نظرا لما للبيئة من آثار على حياة الإنسان ، إذ إن اعتماد الإنسان على البيئة في حياته أمر قديم قدم الأزل، وكما كانت البيئة سليمة وصحية كلما كان مردودها على صحته وحياة الانسان إيجابيا ،ومن هذا المنطلق بدأ دق ناقوس الخطر لتنبية المجتمع إلى المخاطر الكبيرة التي تواجهها البيئة والعمل على الحد من هذه المخاطر وإيجاد كل البدائل المناسبة لها مما يصنف ضمن الأنشطة الصديقة للبيئة.

حيث تعد البيئة قيمه هامه والحفاظ عليها من القضايا الملحة في عصرنا الحالي مما يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي توجهها كثير من التحديات حيث أن الحفاظ على الطابع البيئي الخاص والفريد للمملكة العربية السعودية يتطلب وضع قوانين وآليات تخص تحقيق الاستدامة البيئية. ومما لاشك فيه أن كثير من الدول العربية تعاني من ضعف العقوبات المقررة للجرائم البيئية و ضعف الاليات الفعالة لتطبيق التشريعات و ذلك في ظل الاخطار المتزايدة و الناتجة عن التلوث البيئي مما يؤدي لضعف الحماية القانونية البيئية .

أسباب اختيار الموضوع والاصالة في البحث

نظرا لغياب الدراسات التي تتعرض الي أثر العقوبات البيئية وتطبيقها في تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة، حيث يثار التساؤل حول مدي كفاية تلك العقوبات في حماية البيئية وتحقيق خطط التنمية المستدامة، وعلية تشتمل هذه الدراسة تحليل ووصف العقوبات البيئية التي وردت بالأنظمة السعودية و مدي كفاية آليات التطبيق لتحقيق الغرض من العقوبة لتلك الجرائم .

النتائج المفترضة

وضع مقترحات ورؤية لاهم العقوبات التي من شأنها تحقيق الحماية للبيئة مما يصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منهج البحث

يعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول من خلاله النصوص القانونية و الاتجاهات الفقهية في مجال العقوبات البيئية .و الدراسة تتناول تشريعات المملكة العربية السعودية و تسليط الضوء علي القوانين البيئية الصادرة من المملكة و العقوبات التي أقرتها للجرائم البيئية وذلك لتحقيقا لرؤية ٢٠٣٠ و للعمل علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة .

١- دراسة فيصل المطيري واسامة المطيري بعنوان ضمانات الحماية الجزائة للبيئة في دول الخليج العربي (دراسة مقارنة)، تشمل الدراسة علي ضمانات الحماية الجزائة الموضوعية للبيئة و ضمانات الحماية الجزائة الإجرائية للبيئة في تشريعات بعض دول الخليج العربي ، واقتصرت علي ضمانات الحماية الجزائة الموضوعية للبيئة في تشريعات دولتي الكويت والامارات العربية المتحدة دراسة مقارنة. وتم تسليط الضوء علي القوانين البيئية الصادرة في الدولتين باعتبارهما الاسبق في صدور التشريعات البيئية في دول الخليج العربي ، و أوصت الدراسة بوضع سياسة عامة شامله للدولة في مجال البيئة تتضمن خطط طوارئ أنية و مستقبلية و إنشاء صندوق لدعم أنشطة البيئة و حمايتها.

٢- دراسة أبكر علي أحمد بعنوان حماية البيئة من منظور التشريعات السعودية ومدى مواهمتها مع الاتفاقيات الدولية (الجهود التشريعية المبذولة "الإيجابيات والنقائص" ، تناولت الدراسة حماية البيئة من منظور التشريعات السعودية ومدى مواهمتها مع الاتفاقيات الدولية، هدفت الدراسة إلى معرفة جهود المشرع السعودي في حماية البيئة الوطنية، بالإضافة إلى بيان مدى فاعلية التشريعات البيئية السعودية واتساقها مع الاتفاقيات الدولية

٣- دراسة نايف سلطان الشريف، جرائم البيئة وعقوباتها في المملكة العربية السعودية (دراسة مدونة)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد ٢٩، العدد ١ ٢٠١٥م. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على جرائم البيئة وعقوباتها في المملكة العربية السعودية، وتوصل الباحث إلى أن العقوبات البيئية في المملكة العربية السعودية غير كافية لإضفاء حماية قانونية من شأنها وقاية البيئة والصحة العامة من ملوثات وتهديدات النفايات الخطرة، كما أن غياب المرجعية الإدارية والشفافية بسبب تعدد الجهات الرقابية وعدم استقلالية مجلس البيئة إدارياً ومالياً وتعد

جهات ضبط المخالفات والتحقيق والادعاء في جرائم البيئة، وتعدد الأنظمة البيئة وعدم وجود صندوق.

٤- دراسة ابراهيم بن عبد الله التويجري، الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، هدفت الدراسة إلى بيان موقف المملكة العربية السعودية من الجرائم البيئية ومعرفة أوجه الحماية الجزائية المقررة للبيئة في النظام السعودي ومدى كفايتها، توصل الباحث إلى أن الأنظمة السعودية المتعلقة بالبيئة شاملة لكل جوانب البيئة الهوائية والمائية والبرية، إلا أنه مازال هناك الكثير من الجرائم التي ترتكب في حق البيئة كل يوم ويرجع ذلك لقلّة الوعي البشري بخطورة الأمر لكون نتائجه غير ملموسة ولا تحدث على المدى القريب. تناولت الدراسات السابقة جرائم البيئة وعقوباتها في النظام السعودي، وأما هذه الدراسة الحالية فقد تميزت عن تلك الدراسات السابقة في أنها تدرس التشريعات البيئية في المملكة العربية السعودية ومدى فاعليتها في حماية البيئة ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية.

٥- دراسة سعيد بن عبد الرزاق هوساوي بعنوان معوقات ممارسة المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه ممارسة المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية. وقد اعتمدت الدراسة في جانبيها النظري والميداني على المنهج الاستقرائي؛ وتكون مجتمع الدراسة من موظفي وموظفات المنشآت الاقتصادية المسببة للتلوث البيئي، والمحاسبين القانونيين (المراجعين الخارجيين) في المملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ من أهمها: أن عدم وجود عقوبات رادعة للمخالفات البيئية يعتبر من أبرز المعوقات المتعلقة بالتشريعات والأنظمة البيئية في المملكة العربية السعودية، وافتقار نظم الرقابة الداخلية في المنشآت لإجراءات التعامل مع الأحداث البيئية يمنع المنشآت المسببة للتلوث البيئي من القيام بعملية المراجعة البيئية، و إن نقص السجلات والبيانات المحاسبية البيئية، وصعوبة تحديد وقياس

الأثر البيئي للأنشطة في المنشآت، يجعل المنشآت المسببة للتلوث البيئي تتجنب ممارسة المراجعة البيئية. وقد أوصت الدراسة بتوحيد الجهة المصدرة للتشريعات البيئية حتى يمكن متابعة ومراقبة التجاوزات البيئية بشكل أفضل، وأن على الجهات المعنية القيام بالتعديلات اللازمة في القوانين من أجل إلزام المنشآت المسببة للتلوث بتوفير المعلومات المالية وغير المالية للأحداث البيئية والإفصاح عنها حتى يمكن القيام بالمراجعة البيئية على الوجه الصحيح، و التوصية للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار معيار خاص بالمراجعة البيئية.^١

٦- دراسة أحمد محمد عزب موسي بعنوان التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية وأشارت الدراسة الي أن الشريعة الإسلامية قد ورد في أحكامها ومقاصدها كل ما يحقق التنمية بكل صورها خاصة ما يطلق عليه التنمية المستدامة؛ ذلك أن هذه الشريعة هي خاتمة الشرائع التي رضيها الله لخلقه، وقد حوت في أحكامها ومقاصدها سعادة البشر في الدنيا والآخرة ، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: الأول: أن الإنسان هو وقود التنمية المستدامة وأن المحافظة عليه مقصد شرعي ضروري. الثاني: التنمية الاجتماعية بمقوماتها وقيمها الاجتماعية تعتبر مقصداً شرعياً ضرورياً للنهوض بالمجتمع والثالث: العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي من أعظم مقاصد الشرع وأساس التنمية والتقدم الحضاري

خطة البحث

يقسم البحث الي فصلين سنتناول في الفصل الأول الجرائم البيئية وعقوباتها داخل المملكة العربية السعودية.

^١ (سعيد بن عبد الرزاق هوساوي، "معوقات ممارسة المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية"، <https://doi.org/10.21608/jces.2021.168705>، رقم ١، ص. ١٥٧-١٨٢، الماغي العلمية للدراسة التغاربية والبيعية (طباعة)، ج ١٢، (٢٠٢١).

والذي ينقسم الي ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول: مفهوم الجرائم البيئية وأنواعها. والمبحث الثاني: مفهوم العقوبات البيئية والعقوبات البيئية المطبقة في المملكة والمبحث الثالث: التشريعات والجهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية ثم ننتقل الي الفصل الثاني: أهداف التنمية المستدامة وأثر العقوبات البيئية في تحقيقها و الذي ينقسم الي ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول: أهداف التنمية المستدامة داخل المملكة العربية السعودية والمبحث الثاني: أثر العقوبات البيئية في تحقيق خطط التنمية المستدامة و المبحث الثالث: رؤية مستقبله حول العقوبات البيئية التي تحقق خطط التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.

الفصل الأول

الجرائم البيئية وعقوبتها داخل المملكة العربية

سوف نقسم هذا الفصل الي ثلاثة مباحث نتناول في المبحث الأول مفهوم الجرائم البيئية وأنواعها، ونتناول في المبحث الثاني مفهوم العقوبات البيئية والعقوبات البيئية المطبقة في المملكة ونتناول في المبحث الثالث نتعرض الي التشريعات والجهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية

المبحث الأول: مفهوم الجرائم البيئية وانواعها

أهمية البيئة

البيئة تعد قيمه هامه لابد من الحفاظ عليها، قال تعالى في كتابه الكريم الذي

وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ۖ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَئِنْ أَنْقَضَ كُلَّ شَيْءٍ ۖ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا

تَفْعَلُونَ^١

^١ (الآية ٨٨ سورة النمل.

خلق الله الارض وما عليها لخدمه الانسان لقد حبا الله الانسان بكثير من النعم

لإعمار الارض وتسخير كل ما فيها لخدمه الانسان ولقد حسنتنا الشريعة الإسلامية بالحفاظ على حيث وضع الدين الاسلامي منهج متكامل للحفاظ على البيئية.

وقال تعالي في كتابه العزيز في سورة البقرة (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ) 1 .
وقولة تعالي (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ * فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ * وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان) 2

ولقد حرمت الشريعة الفساد في الارض وحثت الشريعة على الاعتدال في استخدام مورد البيئية وهو ما ورد بنصوص القران الكريم والسنة النبوية المطهرة، خلق الله السماوات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس، توجه البيئية الكثير من التحديات في ظل غياب الوعي البيئي و ضعف العقوبات البيئية، يواجه العالم العربي خصوصا والعالم عموما عدة مشاكل تتعلق بالبيئية، من أهمها الاحتباس الحراري و شح المياه والتصحر و ثقب الأوزون الناتج عن التلوث وما له من أضرار.

لتناول مفهوم الجرائم البيئية لابد اولاً من تعريف البيئية

تعريف البيئة

أستخدم مصطلح البيئية لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة (بيستوكهولم) ١٩٧٢م بدلا عن مصطلح

الوسط البشري (le milieu humain) ٣

١ (١٦٤ الآية سورة البقرة.

٢ (سورة الرحمن من الآية ١٠ الي ١٣ .

٣ (رشوان ، رفعت محمد علي ، سياسة المشرع الاماراتي الجنائية في مواجهة الجرائم البيئية ، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٢ .

مفهوم البيئية في اللغة

ورد في مختار الصحاح ان البيئية هي من بؤأ، ومن معاني بؤأ، أسكن، وأنزل ، والمبءاء منزل للقوم في آل موضع ، و تبؤأت منزلا ، أي نزلته، و بؤأت للرجل منزلا وبؤأته منزلا بمعنى أي هيأته و مكنت له فيه و هو بيئية سوء أو بحاله سوء^١.

مفهوم البيئية الاصطلاح

البيئية يختلف مفهومها من مجال لآخر طبقا لنظام البيئية في المملكة العربية السعودية عرف البيئية بانها كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسه وفضاء خارجي كلمات تحتوي هذه الاوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من الطاقة ونظم وعمليات طبيعية و أنشطة بشرية^٢.

مفهوم الجرائم البيئية

تعرف الجرائم البيئية بأنها كل فعل او امتناع عن فعل يصدر عن شخص عام او خاص على المستويين المحلي والدولي ويحدث مساسا بالتوازن البيئي او بموارد البيئية الطبيعية والاجتماعية بما يؤدي الى احداث ضرر مباشر او غير مباشر في شكل او يشكل خطر يهدد صحة الانسان وأمنة ومن ثم يتضرر عنه جزء طبقا لنصوص القانون المحلي والاتفاقيات الدولية^٣.

عرفت ايضا جريمة التلوث البيئي بانها هي ذلك السلوك الذي يخالف به من يرتكب تكليفا يحميه المشرع بجزاء جنائي ، والذي يحدث تغييرا في خواص البيئة بطريق إرادية او غير إرادية مباشرة أو

^١ (اسماعيل بن حماد الجوهري- مختار الصحاح تحقيق أحمد عبد الغفار عطار - دار العلم للملايين - بيروت ص٣٧.

^٢ (النظام العام للبيئية بالمملكة العربية السعودية ، سنة ١٤٢٢ المادة الاولى فقره ٧.

^٣ (محمد ،محمد مرسي ،٢٠٠٦،البعد الاقتصادي للجريمة البيئية ،مجلة الامن و الحياه ،مج ٢٥، ع٢٨٧، ص٤٢.

غير مباشرة يؤدي الى الاضرار بالكائنات الحية و الموارد الحية أو الغير حية من
ما يؤثر على ممارسه الانسان لحياته الطبيعية^١.

انواع الجرائم البيئية

تعددت انواع الجرائم البيئية المختلفة يمكن أهمها فيما يلي:

(١) جرائم التلوث الهواء

الهواء عنصر هام لحياء الانسان علي الأرض، ومع أكتشف الانسان النار كمصدر للضوء و
الحرارة حيث أستخدم الانسان الاخشاب للتدفئة و التي يتصاعد منها الدخان الملوث للهواء و
مع التطور الصناعي الحالي تزايدت ملوثات الهواء من أدخنة المصانع والمبيدات الحشرية و
عوادم السيارات، مما له الأثر الكبير علي صحة الانسان^٢.

(٢) جرائم التلوث المائي

الكثير من البحوث البيئية أكدت أن من الأسباب تلوث البيئية تلوث وسائل الصرف والمياه عن
طريق انتقال البكتريا و الفيروسات ، حيث تلتقي في مياه الأنهار و الترع بمخلفات المصانع
و مخلفات الانسان^٣، مما يؤدي لتدهور الصحة العامة للكائنات المختلفة مما ينتج عنه أمراض
كثيرة^٤

(٣) جرائم التلوث الاشعاعي

^١ (الشهراني، ساميه ظافر مفلح ،المسؤولية الجنائية عن جريمة تلوث البيئة في النظام السعودي دراسة
مقارنه ،رساله ماجستير ،جامعه الملك عبد العزيز ،كلية الحقوق السعودية ،٢٠١٨، ص٣٧.

1) Jean constant; la protection penale de l environnement en droit
beleg-Rapports de l academie international de droit compare-1978 -
p565.

٣)Eric Eckholm The picture of Health N.Y 1976 Frank A.patty; industrial
Hygiene and toxicology N.Y 1962 ,p20.

^٤ (الأحيدب ، إبراهيم بن سلمان ، جرائم البيئة ، مجلة الامن و الحياء ، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية ،مج١٧ ع ١٩٦٤ ،
م١٩٩٩ .

ظهر هذا النوع من التلوث مع التقدم العلمي حيث تم استثمار المواد المشعة لتوفير الطاقة و نتجت عنها نفايات مشعة يتعذر التخلص منها و أيضا المفاعلات النووية التي مهيأة لانفجار بأي وقت و خير مثال لها كارثة تشيرنوبيل التي وقعت في مفاعل تشيرنوبيل هي أكبر كارثة نووية شهدها العالم في يوم السبت ٢٦ أبريل من عام ١٩٨٦ حيث كان ما يقرب من ٢٠٠ موظف يعملون في مفاعل الطاقة النووي ، بينما كان يتم إجراء عملية محاكاة وتجربة في الوحدة الرابعة التي وقع فيها الانفجار، كما ساهم عامل بنية المفاعل في الانفجار حيث أن التحكم في العملية النووية كان يتم بأعمدة من الجرافيت^١.

٤) جرائم التلوث كيميائي

مع التقدم العلمي الحالي واستخدام التكنولوجيا حيث استخدم كثير من أنواع الطاقة و المواد الكيماوية والتي كان لها الأثر السلبي علي البيئة لخطورتها علي الانسان و البيئة المحيطة به حيث استخدمت في القضاء علي الآفات الزراعية و حفظ الأغذية^٢.

٥) جرائم التلوث سمعي او صوتي

يعد من أهم مصادر التلوث السمعي الضجيج واستخدام الأجهزة المقلقة للراحة المسموعة والمرئية وأصوات المصانع والذي له الأثر السلبي علي الجهاز التنفسي و العصبي لجسم الانسان^٣.

٦) جرائم التلوث النفطي

قد يتسرب النفط للمسطحات المائية سوء كان بطريق غير العمدي كأنفجار الابار النفط البحرية أو عمدي كما حدث في حرب الخليج الأولي^١.

3) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9_%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%84

4) Hand-book of Ressionution and de vol 11 -4- ed- Genveea1982.(W.H.O) p37.

^٣ (الهنداوي ، نور الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ، القاهرة، ١٩٨٥، ص٧٣.

المبحث الثاني: مفهوم العقوبات البيئية والعقوبات البيئية المطبقة في المملكة

مفهوم العقوبة

في اللغة: (أن تجزي الرجل بما فعل سواء) ^٢ ، في الاصطلاح تعددت التعريفات ، هناك من يري تعريفها بأنها جزاء وضعه الشارع للردع عن ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به ^٣.

العقوبة البيئية

يمكن لنا أن نعرف العقوبات البيئية بأنها تلك الجزاءات التي يقررها القانون علي من تثبتت مسؤوليته عن الاعتداد علي البيئية و أحداث أي نوع من التلوث البيئي مما يحقق ضرر للمجتمع و البيئة المحيطة.

العقوبات البيئية داخل المملكة

تعددت العقوبات البيئية داخل التشريعات بالمملكة العربية السعودية فقد تكون عقوبات أصلية أو تكميلية وانقسمت العقوبات الاصلية الي عقوبات ماسة بحق الانسان في الحياة وقد تكون سالبه للحرية وقد تكون عقوبات مالية اما العقوبات البيئية التكميلية. تشمل عقوبة المصادرة ونشر الحكم وغلق المنشأة وأزاله أثار المخالفة.

أولاً: العقوبات الاصلية

(١) العقوبات السالبة بحق الانسان في الحياة

حيث نصت المادة (١/١٨) علي أنه (ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقررها أحكام الشريعة الإسلامية أو ينص عليها نظام آخر) حيث أنه مما لا شك فيه أن في حالة مخالفه النظام و أحداث خلل بأمن و ضرر و فساد مما يستوجب طبقاً للشريعة الإسلامية تطبيق حد الحرابة^١.

^١ (لريسوني، قطب بن المنتصر ،عقوبة التعزير و أثرها في مواجهه جرائم البيئة ، جامعه الكويت ، مجلس النشر العلمي ، مج ٢٥، ٨٢٤، ٢٠١٠م.

^٢ (لسان العرب. جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري ، ابن منظور ، ٣٦٠ هـ ١١٠/٢

^٣ (بهنسي، أحمد فتحي العقوبة في الفقه الإسلامي دار الرائد العربي بيروت ، لبنان ط ٢٠١٤، ١٩٨١م ، ص ١٣

٢) العقوبات السالبة للحرية

وردت بنص المادة الثامنة عشر بالنظام العام للبيئة و التي نصت علي (مع مراعاة المادة (٢٣٠) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموافق عليها بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/١٧) والتاريخ ١٤١٦/٩/١١ هـ ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقررها أحكام الشريعة الإسلامية أو ينص عليها نظام آخر، يعاقب من يخالف أحكام المادة الرابعة عشرة من هذا النظام بالسجن لمدة تزيد على خمس سنوات) .

حيث يلاحظ من نص المادة السابقة وضع حدود للعقوبة مع ترك السلطة التقديرية للمحكمة بتحديد العقوبة المناسبة في إطار تلك الحدود التي رسمها النظام.

٣) العقوبات المالية

اتجهت غالبية الدول بتغليب الجزاء المالي في عقوبات البيئة ، و كذلك نصت عليه أيضا تشريعات المملكة العربية السعودية و التي نصت عليها المادة الثامنة عشر من نظام العام لحماية البيئة السعودي حيث أشتمل علي عقوبتي الغرامة بنصه (مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر يعاقب من يخالف أي حكم من أحكام المواد الأخرى في هذا النظام بغرامة مالية لا تزيد على عشرة آلاف ريال ، وإلزام المخالف بإزالة المخالفة ، وفي حالة العود يعاقب المخالف بزيادة الحد الأقصى للغرامة على ألا يتجاوز ضعف هذا الحد وإلزامه بإزالة المخالفة) .و كذلك نص نظام حيث نص نظام صيد الحيوانات و الطيور البرية السعودي المادة السادسة علي(مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يفرضها نظام آخر، يُعاقب كل من يُخالف أحكام هذا النظام بغرامة لا تزيد عن عشرين ألف ريال، وفي حالة تكرار المُخالفة يجوز مُضاعفة الغرامة).

ثانيا: العقوبات التكميلية

^١ (الشهراني ، سامية ظافر مفلح ، المسؤولية الجنائية عن جريمة تلوث البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة رسالة ماجستير جامعه الملك عبد العزيز ٢٠١٨، ص٨٢.

١) عقوبة المصادرة

حيث نص نظام صيد الحيوانات والطيور البرية السعودي في المادة السادسة علي أنه (وفي جميع الأحوال يجوز أن تُضبط الأسلحة والآلات والأدوات التي أُستعملت في الصيد، وكذا الحيوانات والطيور التي تم اصطيادها، ويجوز مُصادرتها في حالة ثبوت المُخالفة).

٢) نشر الحكم

تعد عقوبة نشر الحكم من العقوبات التي تمس الشخص المحكوم عليه في سمعته مما يؤثر علي ثقة الافراد به مستقبلاً، كما نص بنظام المناطق المحمية للحياة الفطرية المادة الثالثة عشرة (ويجوز تضمين القرار أو الحكم الصادر بتحديد العقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها؛ على أن يكون نشر القرار أو الحكم بعد اكتسابه القطعية).

٣) غلق المنشأة

حيث نصت المادة الثامنة عشرة من النظام العام للبيئة الفقرة الثانية علي أنه (وفي حالة العود يعاقب المخالف بزيادة الحد الأقصى للغرامة على ألا يتجاوز ضعف هذا الحد وإلزامه بإزالة المخالفة ، ويجوز إغلاق المنشأة لمدة لا تتجاوز تسعين يوماً).

٤) إزالة آثار المخالفة

حيث نصت المادة الثامنة عشرة من النظام العام للبيئة الفقرة الثانية علي أنه (، وفي حالة العود يعاقب المخالف بزيادة الحد الأقصى للغرامة على ألا يتجاوز ضعف هذا الحد وإلزامه بإزالة المخالفة).

المبحث الثالث: التشريعات الجهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية

أولاً : جهود المملكة العربية السعودية في مجال حماية البيئة

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً ملحوظاً بالمحافظة على البيئة وتنميتها وحمايتها من عوامل التلوث، مسترشدة في ذلك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو ويحث على العناية بالبيئة وعدم الإضرار بها والانتفاع بمواردها دون إسراف، وفي سبيل تحقيق ذلك أصدرت الدولة عدداً من الأنظمة التي أناطت مسؤولية تنفيذها بعدد من الوزارات والأجهزة الحكومية المختصة، كما اتبعت المملكة سياسات متوازنة ومتكاملة من خلال تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية لضمان عدم تأثيرها السلبي على البيئة.

أعتمد موضوع حماية البيئة في النظام الأساسي للحكم وفقاً للمادة (٣٢) التي نصت علي أن (تعمل الدولة علي المحافظة علي البيئة و حمايتها و تطويرها ومنع التلوث عنها)^١

اهتم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ، حيث صدرت أوامره الكريمة في ٧ مايو ٢٠١٦م بإنشاء وزارة البيئة والمياه والزراعة بعد تعديل اسم وزارة الزراعة، ونقل المهام والمسؤوليات المتعلقة بنشاطي البيئة والمياه إليها و ذلك انسجاماً مع متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

لقد أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في ١١ ربيع الآخر ١٤٣٧ هـ الموافق ٢١ يناير ٢٠١٦ م عن تنفيذ مبادرة برنامج الملك سلمان للتوعية البيئية والتنمية المستدامة و التي تهدف الي تعزيز مشاركة المجتمع في توطين التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية ، و تنفيذ برنامج وطني لبناء قدرات الجهات الحكومية في رصد وقياس مؤشرات توطين التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.

^١ (النظام الأساسي للحكم المادة (٣٢).

وافق خادم الحرمين الشريفين ، على استضافة المملكة للمنتدى والمعرض

الدولي للبيئة والتنمية المستدامة الخليجي الخامس خلال الفترة من ٦ – ٨ شعبان ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٤

– ٢٦ مايو ٢٠١٥ م بالعاصمة الرياض و الذي شارك به أكثر من ٢٠٠ خبير محلي وعالمي.

وأیضا تعتبر من جهود أجهزة الدولة البارزة ، ما ساهمت به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية،

بكثير من الأبحاث المتعلقة بالبيئة وخاصة الأبحاث المتقدمة التي يعول عليها في العثور على الحلول

المناسبة للمشكلات البيئية ، وتأسيس صناعة تقنية بيئية متقدمة مما تعزز قدرة المملكة التنافسية في

السوق المحلي والدولي ، وقامت المدينة بإنشاء معهد بحوث الأحياء والبيئة الذي يهدف لدعم البحوث

المتعلقة بالبيئة وعلوم الحياة، وتتلخص رؤيته في أن يكون رائداً في البحوث العلمية البيئية في المملكة.

والجدير بالذكر أن تم صدور الموافقة على إنشاء معهد الأمير سلطان لأبحاث البيئة والمياه

والصحراء، الذي بدأ عمله تحت مسمى “مركز دراسات الصحراء”، كإدارة مستقلة مرتبطة بمدير

جامعة الملك سعود عام ١٤٠٦هـ، تهدف إجراء البحوث العلمية المتعلقة بتنمية الصحراء ومقاومة

التصحّر في شبه الجزيرة العربية، وخاصة في المملكة العربية السعودية.

كما أطلقت “جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية” في عام ٢٠٠٤م؛ وتُعدّ واحدة من أهم

وأرفع الجوائز المعنية بالبيئة في الدول العربية، وتمنح بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، و

التي تهدف الي ترسيخ المفهوم الواسع للإدارة البيئية في الوطن العربي، وتحفيز الدول العربية للاهتمام

بمفهوم التنمية المستدامة، والقاء الضوء علي الجهود المتميزة والممارسات العربية والدولية الناجحة في

مجال الإدارة البيئية للاستفادة منها.

ومن جهود المملكة الدولية مساهمتها خلال قمة أوبك عام ٢٠٠٧ م بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لإنشاء

صندوق للأبحاث الخاصة بالطاقة والبيئة ، كما أن المملكة صاحبة أكبر مشروع أعمار بيئي في التاريخ

إذ احتفلت في شهر أغسطس ٢٠١٣ لجنة الأمم المتحدة المشكلة بقراري مجلس الأمن رقم ٦٩٢

و٧٨٦، والمعنية بتعويضات حرب الخليج لعام ١٩٩١م، إلى جانب الرئاسة العامة للأرصاء وحماية البيئة في المملكة، بالانتهاء من المشروع الذي كلف المملكة أكثر من ١,١ مليار دولار.

وقد شاركت المملكة في ١٧ رجب ١٤٢١هـ الموافق ١٤ أكتوبر ٢٠٠٠م في الاحتفال بيوم "البيئة العربي" الذي أقرته جامعة الدول العربية، ووقعت المملكة، ممثلة بالهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، مع الهيئة والحدائق الملكية البريطانية "كيو"، اتفاقية تعاون في مجال الحفاظ على المصادر الوراثية النباتية في المملكة، وكذلك في مجالات عدة منها التدريب وتطوير أساليب العمل في مجال الدراسات النباتية وكذلك نقل التقنية والخبرة البريطانية للهيئة ودراسة الأنواع النباتية وكيفية المحافظة عليها

وشاركت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها في الاحتفال بيوم البيئة العالمي في ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٣هـ الموافق ٤ يونيو ٢٠٠٢م التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة منذ حوالي ٢٨ عاماً مع قرار إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي ١١ رجب ١٤٢٣هـ، الموافق ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢م، منح الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها "جائزة التميز في مجال العمل البيئي"، وذلك تقديراً من الاتحاد لما قدمه من خدمات متميزة للمحافظة على البيئة في إقليم وسكانا.

وفي ٨ جمادي الأولى ١٤٢٦هـ، الموافق ١٥ يونيو ٢٠٠٥م، شاركت الهيئة في الاحتفال بـ "اليوم العالمي لمجابهة التصحر"، الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة خاصة بعد توقيع دول العالم على الاتفاقية الدولية لمجابهة التصحر في يونيو عام ١٩٩٤م

وفي مجال تدريب الكوادر الوطنية المتخصصة جرى إنشاء مركز التدريب للمحافظة على الموارد الطبيعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد تم تطوير برامج المركز لتشمل جميع مجالات المحافظة للعاملين في هذا المجال إدارة المحميات من مدراء وجوالين وباحثين وتدريب العاملين.

وشاركت المملكة في ٠٣ شعبان ١٤٣٦ هـ، الموافق ٢١ مايو ٢٠١٥م، دول

العالم الاحتفال باليوم العالمي للتنوع الإحيائي، تحت شعار "التنوع الإحيائي لأجل التنمية المستدامة"، التي تهدف إلى تكريس فهم أوسع ووعي بين الناس بأهمية التنوع الإحيائي لتوفير متطلبات الحياة ودعم خطط التنمية المستدامة ومواجهة الفقر ، وبأدرت أرامكو السعودية عام ١٩٦٣م بوضع أول خطة بيئية للحماية من التلوث وتركزت على السيطرة على تلوث المياه الساحلية ومراقبة مياه الشرب والصرف الصحي واستمرت في تطوير الخطة على مدى الأعوام ، وأنشأت أرامكو السعودية إدارة خاصة لحماية البيئة وذلك لمتابعة ومراقبة تطبيق الخطة البيئية والالتزام بها عن طريق وضع العديد من البرامج البيئية الهادفة لحماية البيئة والحفاظ عليها، ويأتي في مقدمة تلك البرامج برنامج التوعية البيئي الذي نال جائزة مجلس التعاون الخليجي لأفضل الأعمال البيئية لعام ٢٠٠٢ م كما نال برنامجها لإدارة النفايات الصناعية المرتبة الثانية لفئة التخطيط الرئيسي في مسابقة الأكاديمية الأمريكية لمهندسي البيئة لعام ١٩٩٩ م بعنوان التميز في الهندسة البيئية، كما حصلت على إشادة من جامعة الدول العربية لجهودها المميزة في الإدارة البحرية، وعلي الصعيد آخر نجد "سابك"، وهي إحدى القطاعات الصناعية المهمة في المملكة التي أدركت أهمية البيئة في منشأتها الصناعية، وقامت منذ نشأتها باختيار أحدث التقنيات الملائمة والمناسبة للتقليل والحد من الآثار السلبية على البيئة في عملياتها التصنيعية وقامت بتطوير أنظمتها البيئية ونالت شركاتها في كل من الجبيل وينبع شهادة الجودة العالمية للإدارة البيئية (شهادة) (ISO 14001)، وحصولها على هذه الشهادة العالمية يعد إنجازاً كبيراً ومشهداً في الحفاظ على البيئة، ولقد نالت "سابك" جائزة أفضل بحث في مجال البيئة على مستوى دول الخليج العربي، كما جرى ترشيح بعض مصانعها لنيل جائزة أفضل مصنع من حيث الأداء البيئي في دول مجلس التعاون الخليجي.

أهم البرامج التي تنفذها الهيئة الملكية للجبيل وينبع؛ برنامج المراقبة البيئية الذي يشمل مراقبة جودة الهواء والمياه والتخلص من النفايات الصناعية، وفقاً لأحدث الطرق المتبعة بيئياً، ولقد توجت

جهود الهيئة الملكية، بحصولها على العديد من الجوائز الإقليمية والدولية في مجال المحافظة على البيئة، حيث حصلت على جائزة "ساساكاوا الدولية لحماية البيئة"، من هيئة الأمم المتحدة، كما حصلت على "جائزة المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية"، وحصلت مؤخراً على "جائزة المملكة العربية السعودية، عن أفضل التطبيقات البيئية في الأجهزة الحكومية بالدول العربية"، عام ٢٠٠٦ م١.

ثانياً : تشريعات حماية البيئة بالمملكة العربية السعودية

في مجال حماية البيئة هناك تشريعات خاصة بحماية البيئة هي مجموعة متنوعة من الانظمة واللوائح، والمعاهدات الدولية المتعلقة بقضايا البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وينبع التشريعات السعودية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فمن القرآن الكريم قوله تعالى الكُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْدُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ"، ومن السنة النبوية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الاضرار ولا ضرار تحقيقاً لتلك التطلعات اصدرت المملكة العربية السعودية العديد من الأنظمة التي تنظم مسائل البيئة وما يتعلق بها منها.

- ١) النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ
- ٢) نظام صيد الحيوانات والطيور البرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) بتاريخ ١٤٢٠/٤/١٦هـ.
- ٣) اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٣ بتاريخ ٢٨-٧-١٤٢٢

1) <https://www.almowaten.net/2016/09/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D9%91%D9%85%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8>

- ٤) نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥١ بتاريخ ٢٣-٧-١٤٢٢ .
- ٥) نظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي م/٢٠ بتاريخ ٤-٤-١٣٢٧
- ٦) نظام الهيئة السعودية للحياة القطرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٢) بتاريخ ١٤٠٦/٩/١٢هـ.
- ٧) نظام صيد الحيوانات والطيور البرية الصادر بالمرسوم الملكي سنة ١٤٢٠
- ٨) نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها مرسوم ملكي م/٩ لسنة ١٤٢١
- ٩) نظام المناطق المحمية للحياة القطرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٦) بتاريخ ١٤٣٦/١٠/٩٢هـ
- ١٠) نظام المراعي والغابات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٥) بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٥هـ.
- الجدير بالذكر أن هذه التشريعات التي أصدرها المشرع السعودي بهدف حماية البيئة بمكوناتها المختلفة سواء كان البحرية أو البرية أو الجوية تلاحظ أنها قد شابها ضعف وقصور خاصة في العقوبات التي لا تتفق ولا تتناسب مع درجة الضرر الناتج عن المخالفة وخاصة إذا كانت المخالفة عمدية، مما جعل المشرع السعودي التدخل بإلغائها واصدار قانون أكثر فاعلية وهو نظام البيئة لعام ١٤٤١هـ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١١/١١/١٤٤١هـ، وعدد من اللوائح التنفيذية المرتبطة اللائحة التنفيذية للتفتيش والتدقيق البيئي لنظام البيئة. ٢ اللائحة التنفيذية للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون ومركبات الكبرون هيدروفلورية. ٤. لائحة التصاريح البيئية لإنشاء وتشغيل الأنشطة. ٦ اللائحة التنفيذية لضبط المخالفات وإيقاع العقوبات. ٧ اللائحة التنفيذية للضوء
- جعل المشرع السعودي التدخل بإلغائها واصدار قانون نظام البيئة لعام ١٤٤١هـ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) بتاريخ ١١/١١/١٤٤١هـ، وعدد من اللوائح به ولعل نذكر منها:

- (١) اللائحة التنفيذية للتفتيش والتدقيق البيئي لنظام البيئة. ٢ اللائحة التنفيذية للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون ومركبات الكربون الهيدروفلورية.
- (٢) اللائحة التنفيذية لإعادة التأهيل البيئي.
- (٣) لائحة التصاريح البيئية لإنشاء وتشغيل الأنشطة. اللائحة التنفيذية لمنع ومعالجة تلوث التربة.
- (٤) اللائحة التنفيذية لضبط المخالفات وإيقاع العقوبات.
- (٥) اللائحة التنفيذية للموضوعات.
- (٦) اللائحة التنفيذية لمقدمي الخدمات البيئية.
- (٧) اللائحة التنفيذية لنظام البيئة للإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية.
- (٨) لائحة التنفيذية لحماية الأوساط المائية من التلوث
- (٩) اللائحة التنفيذية للضوابط والإجراءات المتعلقة بالمقابل المالي للتراخيص والتصاريح والخدمات البيئية.

الجهات المعنية بالبيئة بالمملكة العربية السعودية :

هناك العديد من الجهات المعنية بموضوع البيئة بالمملكة العربية السعودية^١ و سنتعرض لها و لكن لا بد أن نشير الي أن تعدد تلك الجهات له جوانب إيجابية و سلبية فمن الجوانب الإيجابية كثرة الجهات المعنية مما يمثل اهتمام المملكة بالبيئة اما بالنسبة للجوانب السلبية وهي ازدواج الاختصاصات لتلك الجهات و يمكن تحديدها بما يلي :-

(^١) أبكر علي أحمد، "حماية البيئة من منظور التشريعات السعودية ومدى موافقتها مع الاتفاقيات الدولية (الجهود التشريعية المبذولة "الإيجابيات والنقائص")"، <https://doi.org/10.52132/ajrsp/v4.46.4>، رقم ٤٦، ص ٩١-١٢٣، المجلد ٤، (٢٠٢٣)

- وزارة الزراعة والمياه.
- وزارة البترول والثروة المعدنية.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني
- وزارة الصحة.
- وزارة الصناعة والكهرباء.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- وزارة النقل.
- وزارة التخطيط.
- المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.
- وكالة البيئة.
- المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر.
- مصلحة الارصاد وحماية البيئة (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة).
- الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية.
- الهيئة الملكية للجبال وينبع.
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- شركة تدوير البيئة الاهلية.
- المركز الوطني لإدارة النفايات.
- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

ثالثا : الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة العربية السعودية بشأن حماية البيئة:

- اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست (أبرمت في مسقط ٢٠٠١م انضمت المملكة إليها بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٥٤ بتاريخ ١٥/٨/١٤٢٤هـ.
- اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الاحيائي (أبرمت في البرازيل ١٩٩٢م) انضمت المملكة إليها بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٧ بتاريخ ١٥/٢/١٤٢٢هـ.
- معاهدة المحافظة علي الأنواع المهاجرة (أبرمت ١٩٧٩م) انضمت المملكة إليها بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٢٧ وتاريخ ٢٦/١١/١٤١٠هـ.
- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوانات و النبات (سايتس) (أبرمت في واشنطن ١٩٧٣م) انضمت المملكة إليها بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٩ وتاريخ ٨/٥/١٤١٦هـ.
- اتفاقية المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن جدة ١٩٩٢م
- النظام العام للبيئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:
- اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبرتوكولها

الفصل الثاني: أهداف التنمية المستدامة و أثر العقوبات البيئية في تحقيقها

المبحث الأول: أهداف التنمية المستدامة داخل المملكة العربية السعودية

عرفها الاتحاد العالمي للحفاظ علي الطبيعة سنة ١٩٨٠ بأنها (التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة و الاقتصاد والمجتمع).

وعرفتها لجنة البيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة و المعروفة بلجنة (بريتلاند) بأنها(تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الاخلال بقوة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها)¹

و حددت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة فيما يلي :²

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة،

وتوفير العمل اللائق للجميع

^١ (بدران، أحمد جابر ، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ،مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية، ٢٠١٤، ص٨٦.

2) <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/>

الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع

والمستدام، وتشجيع الابتكار

الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية

المستدامة

الهدف ١٥: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة

الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان

التنوع البيولوجي

الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات

الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

وحيث أقرت المملكة العربية السعودية تبني الأهداف السابعة عشر للتنمية المستدامة وشملت

رؤية المملكة ٢٠٣٠ بثلاث ركائز أساسية، هي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح،

تنطوي على ثلاثة مستويات من الأهداف، حيث نجد ٦ أهداف عامة، و ٢٧ هدفا فرعيا، و ٩٦ هدفا

تفصيليا، و التي تعتمزم الرؤية تحقيقها بنهاية عام ٢٠٣٠ .

المبحث الثاني : أثر العقوبات البيئية في تحقيق خطط التنمية المستدامة

عندما تم اجراء أضخم استطلاع عن شؤون البيئية في الدول العربية نظمته مجلة البيئة و التنمية

بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب أسيا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) و الأمانة الفنية لمجلس

^١ (أهداف التنمية المستدامة ، الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية ، المنتدى السياسي الرفيع المستوي لعام ٢٠١٨ ، ٩ يوليو ٢٠١٨ الي ١٨ يوليو ٢٠١٨ نيورك.

الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة في يونية سنة ٢٠٠٦ ، تم الإشارة في التقرير الخاص به أن السبب الرئيسي للتدهور البيئي وفق استطلاع الراي هو عدم التقيد بالقوانين ثم عدم كفاءة برامج التوعية ثم سوء إدارة شئون البيئية^١ .

بالنظر للعقوبات في الشريعة الإسلامية نجد أن منها عقوبات ثابتة المقدار حددها الله سبحانه و تعالي و عقوبات غير مقدره تركت لولي الامر تحديدها و العقوبات المقدره هي الحدود و الأكثر ايلام تطبق على الاعتداء على مصالح الامة حيث تهدد سلامه المجتمع و النوع الثاني للعقوبات في الشريعة الإسلامية هي العقوبات غير المقدره التي تركت لولي الامر و تبدأ من التوبيخ حتي القتل و نجد أن تلك العقوبات التعزيرية هي التي تحقق المصلحة العامة و الخاصة و الغاية منها اصلاح البلاد و العباد و الحفاظ على الامن و الاستقرار و الجدير بالذكر أن الإسلام رغب في العفو و الصلح بين الناس قوله تعالي في سورة البقرة الآية ٢٣٧ وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلنَّفُوسِ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٢٣٧) وسورة الشوري الآية ٤ قوله تعالي (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) (٤)^٢

وأيضا الإسلام أوجد العقوبة البديلة المتمثلة في الدية سورة البقرة الآية ١٧٨ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۗ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ۗ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۗ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٧٨)^٤

^١ (محمدين ، سيد ، حقوق الانسان و استراتيجيات حماية البيئة دراسات عربية في الحماية التشريعية و الأمنية للبيئة الطبيعية ، القاهرة، الوكالة العربية للصحافة و النشر و الإعلان ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٢١ .

^٢ (سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

^٣ (سورة الشوري الآية ٤ .

^٤ (سورة البقرة الآية ١٧٨

و يختلف الناس في سلوكهم منهم من يتعظ خشية عقوبة الله في الآخرة و منهم من لا يرتدع الا بالعقوبة الدنيوية و التي جاءت للحفاظ علي حياة العباد و اعراضهم و أموالهم و دمائهم و من هذا المنطلق تبرز دور العقوبات في مقاومه الجريمة و القضاء عليها و يسود الامن و الطمأنينة بين المجتمع^١

حيث تعد العقوبة خير وسيلة لتحقيق الردع و امتثال الافراد لقواعد القانون داخل المجتمع ، و مما لا شك فيه أنه كلما كانت العقوبة ملائمه للفعل الاجرامي كلما حققت الهدف منها ، بالنظر لقواعد القانونية التي وضعها المشرع السعودي بما يخص الاعتداءات التي تقع علي البيئة يتبين لنا عدم مناسبة حجم العقوبة مع حجم الفعل الاجرامي ، حيث أن بالنظر طبيعة الجرائم البيئية ونري أنها جريمة تقع علي المجتمع لذلك نري أن تكون أولي بالتشديد.

حيث تعددت جرائم البيئة وأخطارها علي الصعيد الدولي و الوطني و أصبحت الشغل الشاغل لفقهاء القانون الجنائي و العلوم الأخرى و اتجهت غالبية الدراسات الفقهية بأعتبار تلك الجرائم تنطوي علي اعتداءات توجه الي عناصر البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان و لا تستهدف شخص .^٢

جاءت دراسات (الاجرام البيئي) كمحصلة مهمه لدراسات علم الضحية و كشفت عن طرف خفي في الظاهرة الاجرامية حيث أعتبر البيئة هي الضحية فليست حقوق المجتمع أو حقوق البيئة أقل أهمية من حقوق الانسان، في حين ذهب البعض الي اعتبار جرائم البيئة جرائم بلا ضحية^٣.

يعتبر اعتبار جرائم البيئة جرائم بلا ضحية فية تفريط بأهدر حقوق و مصالح الفئات من البشر التي تتضرر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك الجرائم ، و الجدير بالذكر أن اعتبار الجرائم البيئية جرائم بلا ضحية لا يجعل الجاني معتديا بل قد يضاعف القوة الدافعة لارتكابه الجريمة^٤.

^١ (سعود البشر ، خالد ، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م ص٢٤٤ الي ٢٤٦ .

^٢ (محمدين ، سيد ، حقوق الانسان و استراتيجيات حماية البيئة دراسات عربية في الحماية التشريعية و الأمنية للبيئة الطبيعية ، القاهرة، الوكالة العربية للصحافة و النشر و الإعلان ، ٢٠٠٦

3) Kessler, Avictimless Crimes apalysis; criminal Law Bulletinn vol 16No;2mor 1980,p131.

خشية حدوث الكوارث البيئية نتيجة اضطرابات النظام الايكولوجي مما يستدعي بذل الجهود المكثفة لإنقاذ البيئة و اتخاذ التدابير الازمة بالقانون الجنائي لجانب تدابير القانون الإداري و القانون المدني و ذلك بإصدار قوانين تهدف حماية البيئة و تعديل القوانين الموجودة لتكون بفاعلية أكثر و هذا ما أكد عليه المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة و معاملة المدنيين^١. ولا يمكن أن نغفل دور العقوبات البيئية في الحد من جرائم البيئية و التي بانتشارها تقف عائق امام تحقيق خطط التنمية المستدامة داخل المملكة العربية السعودية .

والجدير بالذكر أن أحد الدراسات الميدانية بالمملكة التي قد قاست العنصر الأكثر ارتباطا بحماية البيئة توصلت الي أن أكثر العناصر ارتباطا بحماية البيئة هو عنصر ضبط المخالفات و جاء عنصر وجود نظام كفيل بحماية البيئة و عدم وجود قانون كاف يجعله عرضة للتفسيرات و الثغرات القانونية بالمرتبة الثانية^٢ .

التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية

تعتبر المحافظة على البيئة من أهم عناصر التنمية المستدامة؛ حيث أن البيئة بمكوناتها و ثرواتها هي المنطلق الأساس للتنمية المستدامة؛ إذ العنصر الأساسي في التنمية المستدامة هو الاستغلال الأمثل لموارد البيئة من غير إفراط أو تفريط أو إفساد لها . كما أن المحافظة على البيئة من التلوث و الفساد له أثره على صحة أبناء المجتمع و خلوه من الأمراض المهلكة، و الإنسان محور التنمية؛ فإذا سلم من الأمراض و كان سليماً معافاً استطاع العمل و الإنتاج و من ثم التنمية و التقدم في جميع المجالات. أصبح الآن يعرف تقدم الدول و ازدهارها بمدى محافظتها على البيئة، و سلامة بيئتها و أجوائها من التلوث،

^١ (بنهام ، رمسيس ، علم الاجرام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م، ص ٣٠)
^٢ (المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة و معاملة المدنيين ، هافانا ، ١٩٩٠م)
^٣ (الشريف ، نايف سلطان ، جرائم البيئية و عقوباتها في المملكة العربية السعودية ، دراسة مقارنة ، جامعه الملك عبد العزيز ، مركز النشر العلمي ١٤٣٢هـ .

وارتبط التطور الحضاري للدول بمستوى تطور استغلاله للموارد البيئية الاستغلال

الجيد الذي لا يعود على البيئة بالضرر أو الإفساد^١.

المبحث الثالث : رؤية مستقبله حول العقوبات البيئية التي تحقق خطط التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.

عرضنا فيما سبق جهود كثير للمملكة العربية السعودية في مجال حماية البيئة ولا نغفل تلك الجهود ولكن في إطار سعي المملكة لتحقيق التنمية المستدامة نجد أنه للعقوبات البيئية دور ليس بالبسيط في تحقيق خطط التنمية المستدامة التي حيث سيتم عرض كل هدف ومقترحات العقوبات البيئية التي تصب في تحقيق خطط التنمية المستدامة.

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تجريم استخدام الكيماويات الزراعية التي لها الأثر علي الغذاء و البيئة ، باعتبار تلك الجرائم اعتداء علي مجتمع بأسره تستوجب تشديد العقوبة فيها ، فاذا كان الاعتداء علي حياة الفرد يستوجب القصاص فمن باب أولي أن يكون العقوبة لمن أعتدي علي حياة مجتمع بأسره بتلويث الغذاء مما يستتبعه انتشار الامراض و مما يسبب الوفاه.

الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

تجريم أي سلوك من شأنه تلويث الماء والغذاء و الهواء ، مما يؤدي بالأثر السلبي عل صحة الانسان بإصابته بأمراض مختلفة.

الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تجريم كل فعل أو فعل من شأنه التأثير علي توفير المياه و خدمات الصرف الصحي بشكل منتظم للفرد .

الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

^١ (موسى ، أحمد محمد عزب (٢٠٢١). التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية. مجلة كلية الشريعة والقانون بنفها الأشراف - دقهلية، ٢٣(٤)، ٣٣٦٧-٣٤٥٦. <https://doi.org/10.21608/jfslt.2021.179507>

الاتجاه نحو توفير خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و تجريم استخدام المصانع

و المنشآت لمصادر الطاقة غير النظيفة التي تؤدي لانبعاث الغازات و الاحتباس الحراري

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة،

وتوفير العمل اللائق للجميع

وضع عقوبات علي المنشآت الصناعية التي لا توفر البيئة الصحية للعمل ، و لا تتبع النظم

القانونية المحددة لعمل تلك المنشآت و عدم التهاون في تلك المخالفات و أن تصل العقوبات الي غلق تلك

المنشآت لحين توفير البيئية الصحية الآمنة للعاملين

الهدف ١١ : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

تجريم انشاء المصانع التي تستخدم مصادر الطاقة غير النظيفة والتي تؤدي لمخلفات ملوثة للمدن.

الهدف ١٢ : الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

تجريم الاستهلاك المفرط والانتاج المعتمد علي مصادر الطاقة غير النظيفة التي تؤدي لتلوث البيئة

الهدف ١٣ : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

وذلك بتجريم الأفعال والسلوكيات المسببة لانبعاث الغازات التي تؤثر علي التغير المناخي مثل

الاحتطاب والصيد الجائر

الهدف ١٤ : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية

المستدامة

تجريم أفعال وسلوكيات التي من شأنها الاعتداء علي المحيطات و البحار و الموارد البحرية بألقاء

المخلفات فيها وتلويثها

الهدف ١٥ : حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة

الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان

التنوع البيولوجي

تجريم جميع الاعتداءات علي المحميات الطبيعية والغابات وتجريم صيد الحيوانات الطيور المهدة بالانقراض والاحتطاب و الصيد الجائر ، حيث يعد التصحر مشكلة تهدد العالم إذ حذر تقرير دولي أن التصحر يهدد ٤٠% من مساحة الأراضي على كوكب الأرض أي نحو ٥.٢ مليار هكتار سنويا ، و قد جاء في تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) التابع للأمم المتحدة أن خسائر الدخل التي يلحقها التصحر كل عام تبلغ نحو ٤٢ مليار دولار سنويا ، ويشير التقرير إلى أن التصحر(ليس بالقدر المحتم على الدوام إذ يمكن ضبط العوامل البشرية مثل الرعي الجائر و إزالة الغابات) ،وقد توقع التقرير أن يصل عدد الضحايا المحتملين للتصحر إلى ملياري شخص حول العالم في السنوات العشر المقبلة.

ويعد للتصحر عدة عوامل من أهمها :

١. الرعي الجائر والذي يساعد على إزالة المصدات الشجرية التي تقف في وجه مد التصحر.
٢. قطع الأشجار حيث تقل الرقعة الخضراء مما يفتح المجال للرمل بالتوسع.
٣. الزحف العمراني والأنشطة الإنسانية غير الصديقة للبيئة والملوثات
٤. التآثيرات المناخية كانهباس الأمطار وانجراف التربة.

حيث أننا نري أنه بتجريم كل تلك الأفعال يكمن التصدي لمشكلة التصحر التي تعد من الجرائم البيئية التي لا بد من التصدي لها تشريعيا^١.

مما لاشك أن المملكة العربية السعودية قد جرمت الكثير من تلك السلوكيات التي تشكل اعتداء علي البيئة و لكن ندعو في هذا البحث لتشديد تلك العقوبات باعتبار أن جرائم البيئية تشكل كما ذكرنا اعتداء علي المجتمع و عليه فالجرائم البيئية تستوجب أن يوضع لها عقوبات أكبر لتحقيق الردع والجدير بالذكر أن المملكة قد أعلنت عن اعتزام إقرار إنشاء شرطة بيئية، للحد من التعديات على البيئة بشتى أنواعها، ومنحها صلاحيات واسعة بحيث تراقب وتعاقب بحزم كل من يتجاوز القوانين

1) <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=688576>

والأنظمة التي وضعتها الحكومة لحماية البيئة والثروات الطبيعية من الانقراض، حيث بدأت اللجنة المعنية بدراسة إنشاء جهاز الشرطة البيئية في السعودية، منذ أواخر العام الماضي، بمقر الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بعضوية عدد من الاستشاريين المكلفين بإعداد الدراسة لإنشاء جهاز الشرطة البيئية.

و تعد خطوة هامه بإنشاء شرطة البيئة و نتوقع أن يكون لها الأثر الملموس خلال الفترة القادمة^١ ولا بد من الإشارة للدول التي كان لها جهود مميزة عالميا بشأن البيئة حيث ابتكرت هذه الدول أساليب ذكية للتصدي لانبعاثات الكربون والكبريت، وبذلك ساهموا في الحفاظ على هواء نظيف. ووضع عقوبات من شأنها الحفاظ علي البيئة صنفت طبقا دراسة نشرتها جامعة "Yale-يل" في الولايات المتحدة^٢.

ملاحظات علي أنظمة البيئة بالمملكة العربية السعودية

(١) نظام العمل

تضمن الزام صاحب العمل بتوفير بيئة آمنة للعمال و أختص بالتفتيش علي تلك المخالفات موظفون مختصون يصدر الوزير قرار بتسميتهم لكن لم يعطيهم صفة الضبط القضائي

(٢) نظام التنظيم الصناعي الموحد

يقوم علي عدة مبادئ هامة منها المحافظة علي الامن و الصحة العامة و سلامة البيئة من التلوث و لكن لم يضع أي عقوبات علي المخالفات البيئية

(٣) النظام العام للبيئة

1)

<https://twasul.info/1204915/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85>

2) <http://www.lovely0smile.com/Msg-6756.html>

تعتبر طبقاً لهذا النظام الرئاسة العامة للأرصاء و حماية البيئة هي الجهة المختصة بالمحافظة علي البيئة بالمملكة ولكن هناك وزارات أخرى لها دور مثل وزارة التجارة والصناعة و وزارة الشؤون البلدية و القروية ، وتم انشاء مجلس البيئة اختص باقتراح الأنظمة البيئية والتنسيق بين القطاع الحكومي و الاهلي في مجال حماية البيئة و متابعه الأجهزة التنفيذية بالنظر للعقوبات الواردة بالنظام العام للبيئة بالمقارنة للنظم البيئية للدول المختلفة نجد أن العقوبات بعضها لم يحدد لها حد ادني كالغرامة و السجن و الحد الاعلي يعتبر ضئيل جدا بالمقارنة بالتشريعات الأخرى و بالمقارنة بحجم الضرر المتحقق فبنظر للتشريع السعودي نجد أن العقوبات تروحت من الف ريال حد أدني الي خمسمائة الف ريال حد أقصى و بالنظر للتشريعات الأخرى نجد علي سبيل المثال التشريع الفرنسي و الذي أعتبر بعض الجرائم البيئية ضمن جرائم الإرهاب كتلويث الفضاء و أعماق الأرض.

فهناك ضرورة أن تتخذ التشريعات العربية إجراءات أشد صرامة لمنع جرائم البيئية مثل التصحر والعمل على حماية البيئة . التوصية بوجود رقابة خاصة على المؤسسات التي تقوم على أمر حماية البيئة من التصحر والحد منه . التوصية بإصدار نظام خاص مقلن متكامل بغية تتبع المشكلة ومعالجتها ، مع ضرورة وجود عقوبات محددة عملاً بقاعدة " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " ، مع بيان الجهات المختصة بذلك^١.

نحن الآن في عصر يتحدث عن النفايات الإلكترونية وكيفية الحماية البيئية في ظل التقدم التكنولوجي الهائل ، نواجه ظواهر جديدة ، مثل التحكم والتلاعب بالمناخ بالدول وأصبحت البيئة عصا سحرية وهو

^١ (محمد محمد سيد أحمد عامر، "حماية البيئة من التصحر - دراسة فقهية مقارنة بالتشريعات البيئية العربية"، <https://doi.org/10.21608/sjdfs.2015.194496>, no. 2, pp. 88-97, Scientific Journal for Damietta (٢٠١٥) ،Faculty of Science, vol. 5

أمر خارج المنطق ولم يتصوره التفكير العقلاني في يوم. ولكنه أصبح واقع الأليم، وذلك لابد من الاستفادة من الماضي ودرس التاريخ بشكل وافي ودقيق^١.

الذكاء الاصطناعي و توظيفه لحماية البيئة و تطبيق العقوبات البيئية الفورية :

يعتبر دور الذكاء الاصطناعي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال وفقا لمرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠ هام جداً، حيث أثبتت تطبيقات الذكاء الاصطناعي فاعليتها في تحسين وتطوير بيئة الأعمال حيث ساهمت في تقليل الوقت والجهد، ووضع حلول للمشكلات المعقدة والصعبة ، وعمل تطبيق الذكاء الاصطناعي على تحقيق أرباح كبيرة في الكثير من الدول المتقدمة التي تبنت مدخل الذكاء الاصطناعي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال، وأن المملكة العربية السعودية تعتبر من أوائل الدول العربية في المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي، مما ساهم في إنعاش الوضع الاقتصادي للمملكة، وأن مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠ تحرص على مسايرة ومواكبة الاتجاهات الحديثة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال السعودية^٢ وعلية تري الباحثة أنه يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي للقضاء علي الجرائم البيئية وتطبيق العقوبات بشكل فوري ، و ذلك مماثل تماما للعقوبات التي توقع بالمخالفات المرورية فيمكن تفعيل الكاميرات الخاصة بالمخالفات المرورية لرصد المخالفات البيئية المختلفة أيضا .

الخاتمة

انتشرت جرائم التلوث البيئي بكثرة في الآونة الأخيرة ، فنظر للتقدم الصناعي و النمو السكاني تزايدت نسبة تلك الجرائم وظهرت لها أنواع جديدة ، و لقد فطن المشرع السعودي لتلك الخطورة حيث سن التشريعات الخاصة بتلك الجرائم لكن من خلال تلك الدراسة يتضح عدم كفاية تلك التشريعات والحاجة

^١ (سالم عادل سالم عبد الله حسن بوتلف الخالدي، "التطور التاريخي للاهتمام بالبيئة الإنسانية"، <https://doi.org/10.21608/jlaw.2021.190914>, no. 12, pp. 3991-4020, Al-Mağallah Al-Qānūniyyaṭ, vol. 9 (٢٠٢١)

^٢ (ثامر عطية صبر العنزي، "الذكاء الاصطناعي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال وفقاً لمرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠"، <https://doi.org/10.26389/ajsrp.m080122>, no. 13, pp. 48-63, Mağallaṭ al-'ulūm al-mamlaka ٢٠٣٠، (٢٠٢٢) ،iqtiṣādiyyaṭ wa-al-idāriyyaṭ wa-al-qānūniyyaṭ, vol. 6

الماسة لتشديد تلك العقوبات لتلائم حجم تلك الجرائم و عالية نستخلص أهم نتائج

وتوصيات الدراسة فيما يلي:

مما لا شك فيه إن الاعتداء على البيئة تترتب عليه أضرار كبيرة ، فإذا تعرض الهواء للتلوث فإن ذلك سؤثر على صحة الإنسان والحيوان بشكل مباشر وتلوث الهواء بالغازات السامة مثل الأوزون وثاني أكسيد الكبريت والغازات المؤكسدة يضر بالنباتات مما يؤدي إلى نقص إنتاج المحاصيل الزراعية، مما يترتب عليه نقص الغذاء لدى الإنسان، و الأضرار الواقعة على التربة أو المياه أو الهواء ربما تدوم لزم من طويل فيؤثر على أجيال المستقبل وبالتالي فإن الضرر يتسع زماناً بشكل كبير ، فبهذا صدرت تشريعات عديدة من مختلف دول العالم، ومررت هذه التشريعات بمرحلة القوانين القطاعية ثم تطور هذا الأمر إلى أن قامت معظم دول العالم والدول العربية على وجه الخصوص بإصدار قوانين لحماية البيئة ، وبالتالي فإن صدور قانون شامل لحماية البيئة يمثل مرحلة متقدمة في تطور قوانين حماية البيئة في أي دولة اتخذت تلك الخطوة ، كما يعد إطاراً شاملاً يمثل مظلة لكل القوانين التي تعنى بحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي ففي المملكة العربية السعودية نص النظام الأساسي للحكم على أن الدولة تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث، وتنفيذاً لذلك اصدر المشرع السعودي العديد من الأنظمة والتي تعتبر بعضها ضمن التشريعات القطاعية، ومن بينها نظام المناطق المحمية للحياة القطرية والذي يهدف إلى بيان إجراءات إنشاء المناطق المحمية وكيفية حراستها، وتنظيم دخولها من قبل المواطنين. ونظام الهيئة السعودية لحماية الحياة القطرية • ويهدف إلى إنشاء الهيئة السعودية للحياة الفطرية وبيان اغرضها واختصاصاتها وتحديد اللوائح المنظمة لشؤونها الفنية والإدارية، ونظام صيد الحيوانات والطيور البرية، ويهدف هذا النظام إلى حظر الصيد داخل حدود المناطق المحمية وداخل المدن والقرى، ومنع صيد أنواع معينة من الحيوانات إلا بترخيص من الهيئة السعودية للحياة الفطرية. كما صدرت تعليمات عامة لإدارة النفايات المشعة والتي تهدف إلى حماية البشر والبيئة من أخطار التعرض للإشعاعات المزينة الناتج عن النفايات المشعة من خلال تحديد المتطلبات الأساسية والضوابط

التي تحكم الممارسات والأعمال المرتبطة بإدارة النفايات المشعة، وقد صدر أيضا نظام معالجة مياه الصرف الصحي، ويهدف إلى التوصل لمستويات مقبولة للتخلص من مختلف أنواع مياه الصرف الصحي في شبكة الصرف الصحي العامة، ومعالجتها لتأمين درجة كافية من حماية الصحة من الآثار الضارة الناجمة عن التلوث وانتقال الأمراض، من خلال التحكم في نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة وتنظيم مراقبة المحطات المعالجة ايجاد اساليب أمنة لإعادة استخدامها في الري الزراعي، وري الحدائق العامة، وفي تبريد الماكينات والآلات الصناعية وأي مع استخدامات أخرى مما يمثل خطوات هامة نحو حماية البيئة و تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية .

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة

(١) الانسان من حقة العيش في بيئة سليمة ، وهو ما جاء أحكام الشريعة الإسلامية ، و القوانين و المعاهدات الدولية و هو ما أقرته و أكدت عليها القوانين و التشريعات و عملت علي حمايته بوضع العقوبات الرادعة له .

(٢) عدم كفاية العقوبات البيئية داخل المملكة العربية السعودية للتحقيق خطط التنمية المستدامة ، فرغم اهتمام المشرع بالبيئة و العمل علي سن التشريعات لكن التشريعات ليست كافية دون وجود الاليات الرادعة .

(٣) تعدد الجهات المختصة بجرائم البيئة ومن باب أولي أن تختص جهة واحدة لتكون هي المرجع الوحيد، وتكون لها استقلال المالي و تدخل في إيردتها الغرامات المحصلة من المخالفات البيئية مع تشديدها لتكون لها ميزانية كبيره تتمكن من خلالها تحقيق اهدافها ، حيث أن تعدد الجهات يشنت الجهود و يعمل علي وجود الازدواجية في الاختصاصات و المهام .

(٤) ضعف موارد المالية للرئاسة العامة لأرصاد وحماية البيئة فتقتصر علي ما يرصد لها من ميزانية الدولة .

٥) تعارض المادة ١٨ من النظام العام للبيئة مع المادة ١٤٥ من نظام الجمارك الموحد.

٦) عدم تناسب حجم العقوبة البيئية مع الجرائم البيئية حيث لم يميز التشريع بين النفايات العادية والنفايات الخطرة.

٧) العقوبة المالية تتسم بضعف قيمتها مقارنة مع جسامه الاضرار البيئية و هو ما يشجع مقترفي هذه الجرائم علي مزيد من الاعتداءات الضارة بالبيئة لابد الاتجاه للعقوبات السالبة للحرية لأنها تحقق الردع أكثر من العقوبات المالية ، مما يتطلب تدخل المشرع بتغليظ العقوبات المقررة لتلك الجرائم .

٨) أصبح الاعتداء علي البيئة ظاهرة عامة ومرتكبها ليس دائما شخصا طبيعيا ، حيث غالبا يكون شخص معنوي ونتيجة تعدد مظاهر الاعتداء علي البيئة ، لذلك كان لابد من نصوص عقابية شاملة التي تستوعب كل الاعتداءات التي تقع علي البيئة تواكب العصر الحديث وأن يكون هناك جهات منوطة بمتابعه تنفيذ تلك القوانين و ضبط المخالفين دون تهاون .

توصيات الدراسة

١) اعطاء الجرائم البيئية الأهمية اللازمة والتأكيد علي كونها جرائم ضد المجتمع ، ووضع جميع التشريعات المتعلقة بموضوع البيئة في نظام واحد و يوكل لجهة واحدة مسئولية وضع خططها وتوحيد جهة الضبط أيضا.

٢) تناسب حجم العقوبة البيئية مع الجرائم البيئية بتشديد العقوبات لنتناسب مع حجم الضرر، فليس من المنطق أن الجرائم التي تنتج أثرها علي المجتمع كاملا تماثل في العقوبة علي جرائم ذات الأثر المحدود ، ف جرائم التي تمس سلامه الغذاء و الماء و الهواء و هما مصدر الأساسي للحياة فلا بد أن يكون لها العقاب الملائم الرادع حتي لا يتهاون أحد بحياة الافراد داخل المجتمع، ولا بد من تدعيم العقوبات بالوسائل الاحترازية و تعدد العقوبات العينية التي تطبق مثل الحجز و غلق المنشأة و إعادة الحال الي ما كان عليه بالإضافة الي العقوبات الشخصية مثل سحب الترخيص و نشر الحكم .

- ٣) الاتجاه نحو العقوبة الإصلاحية أكثر، ذلك بazole الضرر وتحقيق وضع أفضل من السابق حتي تكون للعقوبة أثر إيجابي والتأكيد علي أن الهدف الأساسي من العقوبة البيئية الإصلاح و ليس الايلام فقط.
- ٤) الاستفادة من تجارب الدول ذات الخبرة في مجال البيئة بالنظر لأكثر الدول حماية للبيئة طبقا للدراسات الحديثة
- ٥) لابد من توحيد جهة ضبط المخالفات البيئية في جهاز شرطي متخصص بتلك المخالفات
- ٦) عدم اغفال أهمية الوعي البيئي ونشر ثقافة حماية البيئة ونشر العقوبات البيئية لتحقيق الردع وأهمية الدراسات الميدانية المتعلقة بالبيئة في تحديد حجم المشكلة و طرق معالجتها
- ٧) وجود العقوبات البيئية لا يكفي دون وجود الآليات الخاصة بالمتابعة والمراقبة المستمرة
- ٨) لابد من استحداث نظام الغرامة النسبية والنص علي عقوبة نشر الحكم علي نفقة المحكوم عليه في حال الجرائم الأشد خطورة حتي تكون رادع قوي لمن يقترف تلك الجرائم .
- ٩) التأكيد علي أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة التلوث البيئي و خاصة بين الدول المتجاورة و ذلك من خلال عقد المعاهدات الدولية التي تصب في حماية البيئة .
- ١٠) الدعوة بأنشاء نيابات ومحاكم خاصة بالجرائم البيئية تشمل متخصصون بتك المجال .
- ١١) الاهتمام بالوعي البيئي وقياسه بشكل دوري، والدعوة لتدعيم نشر ثقافة حماية البيئية من خلال تدريس قوانين حماية البيئة داخل الكليات المعنية مثل كليات القانون والإدارة و الكليات الصحية و الهندسية لاتصال عملهم بالبيئية مما يخرج لنا كوادر بشرية علي وعي كامل بخطورة تلك الجرائم و تقوم بتطبيق سبل المحافظة علي البيئية داخل عملهم مستقبلا.
- ١٢) وضع خطط زمنية للقضاء علي بعض المشكلات البيئية داخل المملكة ، وتنظيم و دعم جهود الجمعيات و المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع المنظمات الحكومية.

١٣) تدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال البيئة بدول لها تجارب ناجحة في هذا المجال، و تحفيز المتطوعون بمجال حماية البيئة للعمل علي إنشاء مبادرات تطوعية تخدم حماية البيئة بالمملكة .

١٤) استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد و توقيع العقوبه المباشرة علي المخالفين ، بنفس التقنيات المستخدمة للمخالفات المرورية .

فهرس المراجع المستخدمة

أولاً: المراجع العربية

- ١) اسماعيل بن حماد، الجوهرى- مختار الصحاح تحقيق أحمد عبد الغفار عطار - دار العلم للملايين - بيروت
- ٢) رشوان، رفعت محمد علي ، سياسة المشرع الاماراتي الجنائية في مواجهة الجرائم البيئية ، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، ٢٠٠٦ .
- ٣) الأحيدب ، إبراهيم بن سلمان ، جرائم البيئة ، مجلة الامن و الحياة ، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية ، مج١٧ ع١٩٦٤ ، ١٩٩٩م
- ٤) الشوا ، محمد سامي - الجريمة المنظمة و صداها علي المنظمة العقابية - دار النهضة العربية ، ١٩٩٨م .
- ٥) الريسوني، قطب بن المنتصر ، عقوبة التعزير و أثرها في مواجهه جرائم البيئة ، جامعه الكويت ، مجلس النشر العلمي ، مج٢٥، ٨٢٤، ٢٠١٠م.
- ٦) الشريف ، نايف سلطان ، جرائم البيئية و عقوباتها في المملكة العربية السعودية ، دراسة مقارنة ، جامعه الملك عبد العزيز ، مركز النشر العلمي ٥١٤٣٢ .

(٧) الشهراني، ساميه ظافر مفلح ،المسؤولية الجنائية عن جريمة تلوث البيئة في النظام السعودي دراسة مقارنة ،رساله ماجستير ،جامعه الملك عبد العزيز ،كلية الحقوق السعودية ،٢٠١٨.

(٨) الهنداوي ، نور الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ،القاهرة، ١٩٨٥

(٩) بدران، أحمد جابر ، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة ،مركز الدراسات الفقهيّة و الاقتصادية، ٢٠١٤.

(١٠) بنهام ، رمسيس ، علم الاجرام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،١٩٨٨م، ص ٣٠

بهنسي ،أحمد فتحي العقوبة في الفقه الإسلامي دار الرائد العربي بيروت ،لبنان ط٢ ١٤٠١ هـ، ١٩٨١م .

(١١) سعود البشر ، خالد ، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م ص٢٤٤ الي ٢٤٦.

(١٢) لسان العرب. جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري ، ابن منظور ، ٣٦٠ هـ ١١٠٢.

(١٣) محمد ،محمد مرسي ،٢٠٠٦، البعد الاقتصادي للجريمة البيئية ،مجلة الامن و الحياه ،مج ٢٥ ، ٢٨٧٤.

(١٤) محمدين ، سيد ، حقوق الانسان و استراتيجيات حماية البيئة دراسات عربية في الحماية التشريعية و الأمنية للبيئة الطبيعية ، القاهرة، الوكالة العربية للصحافة و النشر و الإعلان ، ٢٠٠٦.

(١٥) أبكر علي أحمد، "حماية البيئة من منظور التشريعات السعودية ومدى مواظمتها مع الاتفاقيات الدولية (الجهود التشريعية المبذولة "الايجابيات والنقائص")"،

<https://doi.org/10.52132/ajrsp/v4.46.4>، رقم ٤٦، ص ٩١-١٢٣، المجلد ٤، (٢٠٢٣)

(١٦) سعيد بن عبد الرزاق هوساوي، "معوقات ممارسة المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية"، <https://doi.org/10.21608/jces.2021.168705>، رقم ١، ص. ١٥٧-١٨٢،

الماغى العلمية للدراسة التغايرية والبيعية (طباعة)، ج ١٢، (٢٠٢١).

١٧) محمد محمد سيد أحمد عامر، "حماية البيئة من التصحر - دراسة فقهية

مقارنة بالتشريعات البيئية العربية"، <https://doi.org/10.21608/sjdfs.2015.194496>, no. 2,

Scientific Journal for Damietta Faculty of Science, vol. 5 (٢٠١٥)، pp. 88-97،

١٨) سالم عادل سالم عبد الله، حسن بوتلف الخالدي، "التطور التاريخي للاهتمام بالبيئة الإنسانية"،

<https://doi.org/10.21608/jlaw.2021.190914>, no. 12, pp. 3991-4020, Al-

Mağallah Al-Qānūniyyaṭ, vol. 9 (٢٠٢١)

١٩) موسي، أحمد محمد عزب (٢٠٢١). التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية. مجلة كلية

الشريعة والقانون بتفهنها الأشراف - دقهلية، ٢٣(٤)، ٣٣٦٧-٣٤٥٦.

<https://doi.org/10.21608/jfslt.2021.179507>

٢٠) ثامر عطية صبر العنزي، "الذكاء الاصطناعي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال

وفقاً لمرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠"، <https://doi.org/10.26389/ajsrp.m080122>, no.

13, pp. 48-63, Mağallaṭ al-'ulūm al-iqtiṣādiyyaṭ wa-al-idāriyyaṭ wa-al-

qānūniyyaṭ, vol. 6 (٢٠٢٢)

ثانياً: المؤتمرات

المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة و معاملة المدنين ، هافانا ، ١٩٩٠م

ثالثاً: المراجع الاجنبية

1) Eric Eckholm The picture of Health N.Y 1976 Frank A.patty;

Hand-book of Ressionution and de vol 11 -4- ed-Genveea1982.(W.H.O) p37

2) industrial Hygiene and toxicology N.Y 1962 ,p20

3) Jean constant; la protection penale de l environnement en droit beleg-Rapports

de l academie international de droit compare-1978 -p565

4) Kessler, Avictmless Crimes apalysis; criminal Law Bulletinn vol

16No;2mor 1980,p131

مواقع الانترنت

1)[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9_%D8%A](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9_%D8%A%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%84)

[A%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%84](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9_%D8%A%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%84)

2)[https://www.almowaten.net/2016/09/%D9%87%D8%B0%D8%A7-](https://www.almowaten.net/2016/09/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D9%91%D9%85%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%/D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8)

[%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D9%91%D9%85%D8%AA%D9%87-](https://www.almowaten.net/2016/09/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D9%91%D9%85%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%/D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-](https://www.almowaten.net/2016/09/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D9%91%D9%85%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%/D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8)

[%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-](https://www.almowaten.net/2016/09/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D9%91%D9%85%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%/D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8)

[/D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8](https://www.almowaten.net/2016/09/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D9%91%D9%85%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%/D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8)

3)<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals>

4)<https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=688576>

5)[https://twasul.info/1204915/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9%D8%A8%D9%8A](https://twasul.info/1204915/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85)

[%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%](https://twasul.info/1204915/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85)

[84%D9%83%D8%A9%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B%D8%A7%D](https://twasul.info/1204915/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85)

[9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85](https://twasul.info/1204915/%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85)

6)<http://www.lovely0smile.com/Msg-6756.html>